مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٢)
الإصدار السادس عشر
٢٠٢٤ (١٠-١)

# الضمانات القانونية لحماية حق الانسان في البيئة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

*مصطفى سالم صلال*
*ماجستير قانون عام*

**نشر إلكترونياً بتاريخ: ٣٠ مايو ٢٠٢٤م**

*** مقدمة الدراسة**

تحتل المشاكل البيئية للكرة الأرضية الآن جزءاً من اهتمامات العالم في مجال الدراسات القانونية، فقد أدى الخطر الذي يتعرض له كوكبنا إلى تزايد الحماس لإدراك مدى العواقب بعيدة المدى الناجمة عن أنماط التلوث العابرة للحدود. وذلك بسبب تعاظم التطور التكنولوجي الذي جعل العالم أكثر ترابطاً لدرجة أن الحدود بين الدول أصبحت بلا معنى عندما يتعلق الأمر بالضرر الناجم عن المطر الحامضي وتسرب النفط والتفجيرات النووية التي لا يعرف لغبارها الذري المتساقط حدودا.

*** أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث ببيان الضمانات القانونية لحماية حق الإنسان في البيئة السليمة.

*** هدف البحث**

يهدف البحث هذا الى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية وتعزيز الحق في البيئة ومعرفة المنظمات التي تساعد وتساهم في إنجاح عمل هذه المنظمات.

*** هيكلية البحث**

للوقوف على أهمية ومعرفة المنظمات غير الحكومية تطلب تقسيم البحث على مبحثين الأول: ماهية الحق في سلامة البيئة وطبيعته، اما المبحث الثاني فقد اخذ عنوان دور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز الحق في البيئة تلت هذين المبحثين خاتمة متضمنة أهم الاستنتاجات والتوصيات.

*** المبحث الاول: ماهية الحق في سلامة البيئة وطبيعته**

إن الحق في بيئة سليمة هو من الحقوق التي يتضمنها الجيل الثالث من حقوق الانسان او ما يصطلح عليها بالحقوق التضامنية، وعلى ضوء ذلك ستقتصر دراستنا

على مفهوم الحق في سلامة البيئة في المطلب الاول، وطبيعة هذا الحق في المطلب الثاني.

*** المطلب الأول: مفهوم الحق في سلامة البيئة**

إن الحق ببيئة سليمة هو حق لصيق بالإنسان كون البيئة والانسان يشكلان وحدة متكاملة لا يمكن تصور جدوى احدهما دون الاخر، ومما لا شك فيه ان المجتمع العالمي بما تمثله الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية بات مدركاً بسبب التهور الذي يلحق يومياً بالبيئة وبفعل العوامل المناخية المتغيرة، ان حماية البيئة ضرورة لبقاء الانسان وهو ما حدا بالدول والمنظمات الدولية، الى بذل جهدها بغية وضع خطة عمل تشريعية تقضي بحماية البيئة من كل اشكال التدهور والتلوث وتأمين اطار حياة سليمة ومستقرة عبر وضع وابرام اتفاقيات دولية تعنى بهذا المجال[1].

فعند تأسيس الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥اكدت الدول المؤسسة على ايمانها بحقوق الانسان الاساسية في كرامة الشخصية الانسانية، كما عبرت عن تصميمها على بناء عالم يحترم ويحافظ على حقوق الانسان والحرات الاساسية للناس جميعاً دون تميز، ويجسد الإعلان العالمي لحقوق الانسان هذا التصميم، حيث تم الاعتراف بنصوص الاعلان العالمي كمعيار مشترك لكافة الشعوب والامم، واصبحت نصوص الإعلان مصدر الهام للعديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية، وهو ما تجلى من خلال المواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الانسان[2].

فقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشأن البيئة السليمة، بأن لكل شخص الحق في ان يتمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان تحققاً تاماً، ومن المهم على وجه عام ان النظام الذي يشير اليه الاعلان يشمل الشواغل البيئية لعصرنا، واكد على احترام كرامة الانسان وقدر وحقه في تحسين مستويات الحياة، وان لكل فرد الحق في التمتع بالحقوق والحريات ولتنامي شخصيته في حرية، وهو ما يشير ضمنياً الى الحفاظ على البيئة باعتبارها حقاً للبشرية، وان الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩١وتشير اشارة صريحة الى جملة امور منها تنمية احترام البيئة الطبيعية لدى الطفل، ومما لاشك فيه أن غرس مبادئ وقيم حسب الطبيعة في سن مبكرة يساعد في خلق وعي بيئي، يساهم مستقبلاً في حماية حق الانسان في بيئة نظيفة، وكما هو الحالة في معظم صكوك حقوق الانسان الاخرى، يمكن ان يبق عدد كبير من احكام هذ الاتفاقية وفقاً لمنظور ايكولوجي نظر للعلاقة القائمة بين البيئة وحقوق الانسان[3].

حق البيئة اي الربط بين حق الانسان في البيئة وحق البيئة على الانسان اي واجبة نحوها كما تم الربط من جهة اخرى بين الحق في البيئة والحق في التنمية المستدامة اي التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ذلك ان التنمية المستدامة هي

[1] الرشيدي، احمد، حقوق الانسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، ط٢،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠٥ ص١٢٧ .

[2] قنطيني، فاطمة الزهراء، حقوق الانسان والبيئة، ط١، مطبعة الرباط، المغرب،،٢٠١١ص١٢-١١

[3] قنطيني، فاطمة الزهراء، مصدر سابق، ص١٦ .

أحد مضامين حق الانسان في بيئة سليمة ومتوازنة اما المواثيق والاعلانات الدولية التي ثبتت المفهوم الذاتي للحق في سلامة البيئة[٤].

**المطلب الثاني– طبيعة الحق في سلامة البيئة**

إن البحث في موضوع طبيعة الحق في سلامة البيئة لا يمكن ان يأخذ ابعاد الحقيقية الا بتناوله ضمن سياقه الطبيعي من خلال دراسة هذ الطبيعة، وعلى ضوء ذلك ستقتصر دراستنا في هذا الموضوع في فرعي. وكما يلي:

**الفرع الأول :** جدلية الاعتراف بالحق في سلامة البيئة : لقد شغلت مسائل حماية البيئة وتحسينها حيزاً كبيراً من المناقشات السائدة اليوم ومن ذلك المناقشات النظرية المحيطة بمسألة

الاعتراف بالحق في بيئة سليمة، ومن هذ المناقشات اعتراف القانون الدولي بالحق في سلامة البيئة، والتي تعتبر مسألة اقرار حق للإنسان في بيئة نظيفة وهي احد اكثر القضايا مناقشة في

القانون الدولي على مدار العشرين سنة الماضية غير ان هناك من العلماء الخبراء من أيد إقرار هذا الحق على المستوى الدولي وهناك من اتخذ الاتجاه المعاكس برفضه لهذا الحق مستنداً الى حجج[٥].

١– عدم جدية المطالبة: يؤكد اصحاب هذا الاتجاه ان المطالبات غير الجدية لإقرار حقوق جديدة للإنسان تؤدي لا محال الى التقليل من قيمة حقوق الانسان القائمة والطعن في مصداقيتها وتفويض شرعيتها وهو تبرير يبدو صحيحاً الى حد كبير اذا تعلق الامر بالدعوى الى الاعتراف بمطالب تافهة كحقوق الانسان، مثل الحق في السياحة غير انه وان كانت مثل هذ المطالبات تافهة وغير مجدية فأنه ليست كل المطالبات بحقوق جديدة[٦]

٢– التكرار: تبني هذ الحجة على ان الاعتراف بالحق في بيئة سليمة بين مجرد تكرار لا فائدة من ورائه باعتبار ان هناك بالفعل معاهدات واتفاقيات دولية كافية لضمان حماية البيئة، غير انه وان كان لا يمكن انكار وجود مثل هذ المعاهدات والاتفاقيات فقط بالقانون الدولي عموماً، ولذلك فأدراج موضوع البيئة في نظام حقوق الانسان يوفر المزيد من القنوات الفعالة والضرورة لضمان امتثال مختلف الاطراف المعنية اذ يمتاز هذا كونه يوفر اجراءات للشكوى من جهة لصالح الدول ضد الدول الاطراف في المعاهدة على عاتقها ومن جهة ثانية لصالح الافراد عن طريق الشكاوى الفردية وهو ما لا يوجد في معظم الاتفاقيات البيئية ايضاً من مساوئ المعاهدات وقياس الاتفاقيات البيئية سهولة تعديلها[٧]

**الفرع الثاني:– الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة سليمة**

تعتبر الضمانة الدستورية اعلى الضمانات القانونية في الدولة لذلك ومنذ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وأيدت معظم الدول العالم على النص في دساتيرها على حقوق الانسان الاساسية ومعالمه الهامة والضرورية،

---

[٤] عبد الله، محمد سعيد، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها، دراسة مقارنة، ط١، دار الجامعة الاسكندرية، مصر،،٢٠٠٨ص٢٧ .

[٥] الباز، عبد الرزاق، حماية السكنية العامة لمعالجة مشكلة العصر، فرنسا ومصر، دراسة مقارنة، ط١ دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٨، ص ٤٨ .

[٦] محمد احمد، المفهوم القانوني لبيئة في ضوء أسلحة القانون، دون طبعة، دار الفكر العربي، مصر،٢٠٠١، ص١٦ .

[٧] الباز، عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٥٣ .

ونظراً لما تمثله مشاكل البيئة من مخاطر على صحة الانسان وحياته فقد توجه عدد من الدول في الثلث الاخير من القرن الماضي الى الاعتراف بضرورة حماية البيئة في دساتيرها غير ان هذا التوجه ما زال الى اليوم مثار مناقشات وجدال حول مساوئ ومزايا منح الحماية الدستورية في البيئة ويظهر ذلك مما يلي:-

١- مساوئ الاعتراف الدستوري بالحق في البيئة، مثل غموض المفهوم ويؤكد المعارضون لترسخ الحق في البيئة في الدساتير الوطنية على ان الحق في البيئة مفهوم غامض يصعب
التحكم فيه بنصوص مع اختلاف الاوصاف التي يمكن ربط محله بها، بيئة، صحية، نظيفة، توازنه أمنة سليمة، خالية من التلوث.

٢- مزايا الاعتراف الدستوري بالحق في البيئة: اذا كان الحد من مستوى الاضرار التي تصيب البشر وبيئتهم هدفاً هاماً للتكريس الدستوري للحق في بيئة نظيفة، فان اولئك الذين يدعمون الاتجاه يؤكدون ان هذ الخطة من شأنها تحقيق نتائج قانونية هامة منها:

أ- المساهمة في تمتع الانسان بحقوق الاخرى.

ب- تعزيز القوانين القائمة.

ج- الحفاظ على حد ادنى من نظافة البيئة.

د- اعطاء دور ابرز للقضاء في حماية نظافة البيئة.

ه-تعزيز المساءلة وتكريس الثقافية[٨].

*** المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز الحق في البيئة**

إن ما وصلت إليه البيئة اليوم دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى التحرك ودق ناقوس الخطر الذي يهدد الكرة الارضية برمتها والتي تعد تراثا مشتركا للإنسانية، و عليه كان على هذه المنظمات الاعتماد على أليات لتحقيق غرضها المتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها، خصوصا في ظل التدهور البيئي المتنامي و ما خلفه من أضرار على جميع كائنات ومكونات البيئة. ولكي نقف على دور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز الحق في البيئة لا بد لنا من تقسيم هذا المبحث على مطلبين:-

*** المطلب الأول: دور أجهزة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة**

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ الوثيقة الاهم في ترسيم فكرة المنظمات الدولية غير الحكومية فقد وضع اللبنة الاولى لها من خلال المادة ٧١من الميثاق التي تعطي الانطباع لمصطلح " المنظمات غير الحكومية " بأنها احدى المنظمات في القانون الدولي تنشط عبر الدول ولها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في موضوع القانون الدولي المتصلة باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[٩].

---

[٨]الرشيدي، احمد، مصدر سابق، ص١٥٦

[٩] سعد الله، عمر، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطبيق والتطور، دار هومة الجزائر،٢٠٠٩، ص٦٢.

وقد اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب الفقرة ١من الفرع الأول من مقرره ١١/٢٥ الصادر في ٢٠شباط/فبراير ٢٠٠٩البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا، (برنامج مونتيفيديو الرابع)، كاستراتيجية واسعة لأوساط القانون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال صياغة الأنشطة في ميدان القانون البيئي للسنوات العشر ٢٠١٠ – ٢٠١٩ ويقدم هذا التقرير، الذي يتم عرضه بموجب المقرر لتنفيذ الآنف الذكر تحليلا برنامج مونتيفيديو الرابع منذ بدايته في ٢٠١٠. ويقضى المقرر ٩/٢٧لمجلس الإدارة المؤرخ ٢٢شباط/فبراير،٢٠١٣بأن يُقدم التقرير معلومات عن التقدم المُحرز في تنفيذ ذلك المقرر. وهو ينقل كذلك توصيات اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج مونتيفيديو الرابع الذي انعقد في مونتفيديو خلال الفترة من ٧إلى ١١أيلول/سبتمبر٢٠١٥، وجاء في البرنامج بعض النقاط الرئيسة الآتية:-

**١- المقدمة**

يُشكل القانون البيئي، منذ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أحد المجالات الرئيسية لعمله. فمنذ ١٩٨٢ حتى يومنا هذا، نُظمت أنشطة القانون البيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونُسقت من خلال سلسلة من البرامج العشرية التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي يُشار إليها بصفة عامة ببرنامج مونتيفيديو لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا. وكان لبرنامج مونتيفيديو دوٌر في توجيه جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تطوير القانون البيئي، التي تحول السياسات القائمة على العلم إلى قواعد ومعايير سلوك موجهة نحو العمل. وقد تشكلت فكرة عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في إطار برنامج مونتيفيديو وتم التفاوض بشأنها تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢- والبرنامج الحالي – برنامج مونتيفيديو الرابع – اعتمده مجلس الإدارة بموجب الفرع الأول من مقرره ١١/٢٥ كاستراتيجية عريضة تمكن أوساط القانون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من صياغة الأنشطة في ميدان القانون البيئي طوال العقد الذي يبدأ اعتبارا من ٢٠١٠.وطبقا لدوره كحافز هذه العملية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ برنامج مونتيفيديو الرابع بالتعاون الوثيق مع الدول، ومؤتمرات الأطراف التابعة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وأمانات تلك الاتفاقات، والمنظمات الدولية الأخرى، وأصحاب المصلحة والأفراد غير الرسميين .

٣- ومنذ بداية برنامج مونتيفيديو الرابع في،٢٠١٠وهو يُشكل جزء لا يتجزأ من برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما زود برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتوجيهات الاستراتيجية التي تلزم من أجل الاستجابة للاحتياجات الناشئة لدى البلدان والمجتمع الدولي في ميدان القانون البيئي، ولاتخاذ التدابير الضرورية، التي تتمشى مع كل برنامج عمل لفترة السنتين، وذلك بالتعاون الوثيق مع طائفة من الشركاء على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية[١٠].

[١٠] مراح، علي بن علي، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ص٨٦.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية نيروبي، ٢٣-٢٧أيار/مايو ٢٠١٦ البند (٤م) من جدول الأعمال المؤقت* المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: القانون البيئي.

*** المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حماية الحق في البيئة**

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذ المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة،) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة ن بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ن تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ لذا فقد حثت لجنة "برونتلاند " في تقريرها " مستقبلنا المشترك " الحكومات علي الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها، ومن أهمها:

١- حقها في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

٢- حقها أن تستشار، وأن تشترك في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي من المحتمل أن تترك آثاراً كبيرة علي بيئتها.

٣- حقها في اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

ولذا فقد ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة، وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد تحت مسمى" قمة الأرض" عام ١٩٩٢م، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة في مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك في مناقشات اللجان العامة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: كيف يمكن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي في العالم العربي؟[١١].

في الواقع إن مساهمة المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير

[١١] عبد الحافظ، معمر رتيب محمد: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر ، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذ المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قد من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم في العالم العربي، فضلاً عن إشراك المواطن في المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعي اللازمين لهذ المشكلة، ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التي ترسخ الوعي البيئي لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وراء العمل الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، وهذا يستلزم قدرة عالية على انتقاء النشرات الإعلامية التي تعدها الجمعيات الأهلية لتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من الأدوار الهامة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة والدفاع عن الحقوق البيئية. ولتوضيح هذا المعنى لوحظ أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العالمية والوطنية تتقدم بمشروعات كثيرة يكون لها في بعض الأحيان مردود بيئي سيئ، مثل شركة " أجريوم للكيماويات والأسمدة " في مدينة دمياط بمصر، الأمر الذي أدى إلى قيام المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر بتنظيم مظاهرات وعقد ندوات لنقل هذا المشروع من مدينة دمياط لآثار السلبية على البيئة. وفي أحيان أخرى تتسبب كثير من الشركات الصناعية في إحداث مشاكل بيئية لا حصر لها، مثل القضاء على المساحات الخضراء، والزحف العشوائي للمدن، والصيد الجائر، وتدمير المحميات الطبيعية، وغيرها من المشكلات العديدة الناجمة عن سلوكيات خاطئة؛ لذا تسعي هذ المنظمات للضغط على مثل هذ المشاريع، وحشد الرأي العام، والتنبيه لخطورة هذ الممارسات، والتأكيد علي إن إهدار الموارد الطبيعية بصورة عامة لا يخدم سعي المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التي هي المقصد في المستقبل. وتستعين هذه المنظمات في هذا الشأن بوسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع؛ لتكوين رأي عام ضاغط في صالح المجتمع أولاً وأخيراً[١٢].

كما أن جانباً هاماً في دور المنظمات غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية في إجراء البحوث البيئية التي تمكن في النهاية من صنع القرار الصحيح بيئيا، والذي يدفع بدور عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التي هي حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التي هي أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدور على الجماهير العريضة، ويساهم في تكوين رأي عام لهذ المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذا المنظمات لدفع الحركة الشعبية في اتجاه الحفاظ على

[١٢] قادري، عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، ط٦، ٦دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

البيئة، ونشر الوعي البيئي، والقضاء على العديد من المعوقات التي تُكبل حركة العمل التطوعي الشعبي في العالم العربي[١٣].

لذا شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالمياً ومحلياً بدور المجتمع المدني في قضايا حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، وحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة العمل التطوعي، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية هي منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيراً جداً تعمل لصالح آخرين، وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهي تغطي مجالاً واسعاً للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين، مروراً إلى الاتحادات الوطنية، والشبكات الدولية. والقضايا التي تعالجها هذ المنظمات عديدة ومتنوعة، بدءاً من الرعاية الاجتماعية والصحية وشؤون البيئة والتنمية، ووصولاً إلى حقوق الإنسان؛ لذا تتسم المنظمات غير الحكومية بالتطوعية، وعدم الربحية، وغير الحكومية، والتجرد.

*** الخاتمة**

إن الاهتمام الدولي والوطني بموضوع حماية البيئة نابع أساسا من الأخطار والمشاكل التي أصبح الجميع عرضة لها، غير أن هذ الحماية لا تكتمل إلا إذا تضافرت الجهود مجتمعة سواء من السلطات العالمية أو المحلية أو المنظمات و الجمعيات المهتمة بحماية البيئة، حيث قامت هذه الأخيرة بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الأثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما ساهمت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، واكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال جهودها وإنجازاتها ونشاطاتها الميدانية في النهوض بحماية البيئة و المحافظة عليها، شهرة و نفوذ كبيرين على الساحة الدولية، إذ أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية، بل حتى من قبل الأفراد، هذا من أجل الاستفادة من خبراتها المميزة في مجال حماية البيئة، فهذ المنظمات حلت محل الدول في العديد من المجالات و لاسيما المجال البيئي، و ذلك بفضل استراتيجياتها المختلفة، و الأجهزة المكونة لها و الخبرة العلمية والميدانية التي يتسم بها أعضاؤها و المنتسبين إليها.

وبناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على مكانة المنظمات غير الحكومية البيئية في المجتمع الدولي، وكذا من خلال الجهود المبذولة من قبل هذ المنظمات بغية مواجهة تدهور البيئة على المستويين المحلي والعالمي والعمل على درء مشاكل البيئة وتبيان انعكاساتها.

١- إن مواجهة المشاكل البيئية ومعالجتها والعمل على الحد منها، لا يتم دون تضافر الجهود وتكاملها فهذه المواجهة لا تكمن في عمل فرد واحد أو طرف واحد أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق يساهم فيها الجميع، سواء كان ذلك على مستوى وطني أو إقليمي أو على مستوى عالمي.

٢- لقد أدركت الدول أهمية العمل والتعاون الدولي المشترك لصون البيئة والمحافظة عليها، فكان لازما عليها تحقيق هذا التعاون مع مثيلاتها وكذا مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لهذا عقدت المؤتمرات الدولية والإقليمية التي كان جدول أعمالها يدور حول قضية البيئة، وبموجب ذلك

[١٣] مراح، علي بن علي، مصدر سابق، ص٢٨ .

أطلقت البرامج والمقررات والتوصيات في مجال حماية البيئة، والملفت للانتباه تأكيد جل المؤتمرات على أهمية الدور لذي تقوم به المنظمات غير الحكومية البيئية على اختلافها، في سبيل الرقي بالبيئة ونظمها.

٣- إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، سواء من خلال نشر التربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة، هذا كله يترجم أن موضوع البيئة في ربع القرن الأخير قد أصبح ليس شغل واهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج فحسب، أنما أصبح كذلك مركز اهتمام المنظمات غير الحكومية داخليا وخارجيا، وهذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته التي يحيا فيها.

*** الاستنتاجات**

وبعد عرضنا لهذ النتائج، خرجنا ببعض التوصيات التي يعتقد أنها إن نفذت بالشكل الصحيح والسليم سيكون ذلك مدعاة إلى حل الكثير من المشاكل البيئية وضمان حرية المنظمات غير الحكومية البيئية، مما يجعلها في منأى عن الضغوط التي يمكن لها أن تؤثر على مرد وديتها في مجال حماية البيئة.

١- توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق جهود المتخذة في مجال حماية البيئة، وكذلك تنسيق العمل بين جهود المنظمات الدولية غير الحكومية منها، والإقليمية وكذا المنظمات المحلية، وهذا من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات والتشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد الكوكب الحي.

٢- تقديم الدعم والاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة في مجال حماية البيئة.

٣- وجوب تقرير مبدأ إعفاء الشركات والمنشآت التي تحافظ على البيئة من بعض الضرائب لتحفيزها على إدراج بعض الأهداف البيئية في جميع مخططاتها الاستثمارية المستقبلية، بالمقابل ضرورة إقرار مبدأ الضرائب التصاعدية على الشركات والمنشآت ذات السلوكيات الماسة بالبيئة.

*** قائمة المراجع:-**


الرشيدي، احمد، حقوق الانسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، ط،٢مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٥.

محمد، احمد، المفهوم القانوني لبيئة في ضوء أسلحة القانون، دون طبعة، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١١

الباز، عبد الرزاق، حماية السكنية العامة لمعالجة مشكلة العصر، فرنسا ومصر، دراسة مقارنة، ط،١دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

سعد الله، عمر، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطبيق والتطور، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٩.

قنطيني، فاطمة الزهرة، حقوق الانسان والبيئة، ط،١مطبعة لز، الرباط، المغرب، ٢٠١١.

قادري، عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، ط٦، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٨.

عبد الله، محمد سعيد، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها، (دراسة مقارنة)، ط١، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨ .

معمر رتيب محمد عبد الحافظ: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، ٢٠١٨ علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،٢٠١٦/٢٠١٧.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية نيروبي، ٢٣-٢٧أيار/مايو ٢٠١٦ البند ( ٤م) من جدول الأعمال المؤقت* المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: القانون البيئي.